

Distr.: General
4 April 2005
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



لجنة القانون الدولي

الدورة السابعة والخمسون

جنيف، ٢ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه و ٤ تموز/

يوليه - ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥

تقرير تهديدي عن طرد الأجانب

مقدم من السيد موريس كامتو، المقرر الخاص

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٦-١		أولا - مقدمة
٥	١٣-٧		ثانيا - مفهوم طرد الأجنبي
٨	١٦-١٤		ثالثا - حق الطرد
٩	٢٠-١٧		رابعا - أسباب الطرد
١٠	٢٨-٢١		خامسا - الحقوق ذات الصلة بالطرد
١٣	٣١-٢٩		سادسا - مسائل منهجية

المرفقات

١٥		الأول - بيبليوغرافيا غير جامعة
١٨		الثاني - ملخص خطة العمل

أولا - مقدمة

١ - يطبع الارتياح من الأجنبي ونزعة الانكفاء على الذات تاريخ الناس. ولا حاجة في هذا المقام إلى تقديم صورة توضيحية شاملة لهذه الظاهرة التي تعم كافة مناطق العالم. وحسبنا أن نشير مثلا إلى أن دول المدن الإغريقية كانت فعلا تترع إلى الانغلاق في كيان مكثف بذاته، إذ لم تكن تتصور شيئا خارج أسوارها سوى أقوام متوحشين أفضاظ يعيشون في شكل عشائر^(١). وهكذا كان الأجانب في اسبرطة ممنوعين من دخول المدينة، إذ كانوا يهتمون بالإخلال بالنظام القائم بمقتضى القوانين (*l'eunomia*) - فمنذ هذه العصور الموعلة في القدم كان يُستظهر بوازع النظام العام. ومن اسبرطة إلى روما ساد نفس الشعور. فكان الأجنبي يدرج في عداد العدو. وتردد القول اللاتيني ("*Hostis, hospes*"). الذي يفيد بأن "الأجنبي عدو"^(٢). ووراء التحصينات التي ترسم حدود المدينة ثم حدود الإمبراطورية، كما يتبين حتى الآن من الآثار المدهشة لجدار هارديان على تخوم إنجلترا واسكتلندا، يوجد عالم الأجانب المحرومين من المركز الذي يتمتع به الرومان، ولا يغامر مواطن من روما بدخوله إلا إذا كان منبوذا.

٢ - وفي الوقت الراهن، يتمتع الأجنبي بمركز يبعد كثيرا عما كان عليه في القانون الروماني. ففي كل مكان تخول له التشريعات الحديثة المساواة المدنية الكاملة مع المواطنين. ولوحظ في هذه الصدد، أنه خلال النصف الأول من القرن العشرين، كانت ثمة موجة انفتاح على الأجانب في أمريكا اللاتينية، بدرجة جعلت وزير العدل الشيلي، مونت، يعلن أنهم لا يحرمون من أي امتياز، إلا فرصة تقلد المناصب العليا في برلمان الدولة، وذلك في أمريكا اللاتينية بأكملها^(٣). وسادت سياسة مماثلة في بعض البلدان الأفريقية إلى عهد قريب. وخلال العقدين الأولين من فترة حركات الاستقلال التي شهدتها الستينات، لم يكن من النادر أن يتقلد أحد رعايا بلد أفريقي في بلد آخر من القارة وظائف رسمية عالية جدا داخل مؤسسات

(١) انظر: Jean Touchard t.i., Histoire des idées politiques, (Paris, PUF (Thémis), 1959), T. 1. Des origines au XVIIIe siècle, pp. 9-10.

(٢) انظر: International provisions protecting the human rights of non-citizens،، للمقرر الخاص بارونيس إليس، المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/00/XIV/2).

(٣) انظر: J. Irizarry Y Puente, «Exclusion and expulsion of aliens in Latin America », AJIL, n°36, 1942, pp. 252-253.

الدولة، محتفظا في الوقت ذاته بجنسيته الأصلية، أو تكون مجموعة مهمة من الرعايا الأجانب المنحدرين من بلدان أفريقية أخرى تقيم في بلد آخر وتعيش فيه في أمان دون أن تقوم بإجراءات الدخول والإقامة، أو تكتسب جنسية الدولة المضيفة. وكان ثمة أيضا انفتاح من هذا القبيل بين الأمم الأوروبية العريقة حيث تعمم تدريجيا من أجل بناء الجماعة الأوروبية.

٣ - غير أنه رغم هذا التوجه الليبرالي للتشريعات الأوروبية، فإن طرد الأجانب ظل مع ذلك ممارسة جارية في كل القارات. ولما كان حق الطرد حقا ثابتا من حقوق الدولة، فإن الدول لا تتردد في استخدامه درعا ضد الأجانب الذين تعتبرهم تارة بأنهم يشكلون خطرا على أمن البلد، أو تعتبرهم تارة أخرى عامل إخلال بحسن سير النظام الاجتماعي في البلد المضيف. وهكذا، استخدم هذا الحق على نطاق واسع ضد الصينيين مثلا، حيث كانت حالات طردهم، في أمريكا مثلا، من السوابق الأكثر تعددا في نهاية القرن التاسع عشر، إذ لم يكن للصين آنذاك وضع في أسرة الأمم التي كانت تعتبر أمما متحضرة ولم يكن بإمكانها بالتالي أن تحتكم إلى المجتمع الدولي، لاسيما وأنها كانت هي نفسها تمارس بقدر من الاتساق حق طرد الأجانب^(٤). وبالإضافة إلى ذلك كان طرد الأجانب وقت الحرب يبدو طبيعيا تماما في فترة لم تكن فيها الحرب بين الدول محظورة بمقتضى القانون الدولي، حتى خارج إطار الدفاع عن النفس، وكان الإعلان عن الحرب يجعل من رعايا الدول المتحاربة أعداء بصورة تلقائية. وقد كتب أحد الكتاب في نهاية القرن التاسع عشر بشأن هذا الموضوع قائلا إنه "ليس ثمة ما هو أوضح من حق الجهاز التنفيذي البريطاني في طرد رعايا الدولة غير الصديقة وقت الحرب"^(٥).

٤ - وقد أثبت التقدم المحرز في مجال الحرية والديمقراطية وكذا تطور القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان أن الحكومة بإمكانها أن تدخل حربا يعارضها رأي سكانها حتى وإن كان رأي الأغلبية، كما ترتب على هذا التقدم المذكور أن أصبح القانون والدول والرأي العام الوطني لديها يميز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وأعمال الدول وأعمال الأفراد. كما أن أعمال الطرد تطل الأجانب في الوقت الراهن في وقت السلم وكذا في وقت الحرب أحيانا كثيرة. وبالتالي فإن التقابل لم يعد بين الرعايا الأجانب لبلد عدو والرعايا الأجانب لبلد صديق. ولم تعد الصداقة بين الدول هي جوهر المشكل بالضرورة عندما يطرد الأجانب، بل

(٤) انظر: A. H. Marsh, "Colonial expulsion of aliens", American Law Review, vol 33, 1899, pp. 90-91.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩١.

رغبة الدولة الطاردة في تسوية مشكل داخلي. وسواء استخدم الأجانب كأكباش فداء^(٦) أو كانوا ضحايا دناءتهم، فإن الرغبة في حماية النظام الداخلي أساسا هي التي تحفز على طردهم في نهاية المطاف^(٧). ولا تخلو ممارسة الدول من مشاكل في القانون الدولي إذ لا يندر ألا تكون هذه الممارسة على وئام معه^(٨).

٥ - ويكتسي موضوع طرد الأجانب أهمية خاصة في الوقت الحاضر نظرا لكونه يكشف التناقض القائم بين العولمة التقنية الاقتصادية التي تشجع تدفق المبادلات التجارية بين الأمم، وانتصاب حواجز السيادة التي تعيق أو تعرقل حركة الأشخاص بإحداثها لإجراءات الانتقال بين من يحق لهم الدخول للعيش في إقليم دولة أو مجموعة من الدول ومن لا يحق لهم ذلك. والواقع أنه بتطور وسائل النقل الحديثة وسرعتها، احتدمت حركات الهجرة من بلد إلى بلد ومن منطقة إلى منطقة في شتى أنحاء المعمور، فاحتدت بفعل التفاوت في التنمية بين الأمم الذي يدفع شرائح مهمة من السكان في البلدان الفقيرة إلى دق أبواب البلدان الغنية أملا في مستقبل أفضل^(٩). غير أن المفارقة هو أن الحدود الوطنية تغلق بإحكام ويميل إيواء الأجانب إلى التباين تبعا لاعتبارات شتى منها الجدوى الاقتصادية للمرشحين وقيمتهم العلمية بل ومعتقداتهم الدينية. كما أن شدة الإرهاب الدولي التي لم يسبق لها مثيل والتهديد الدائم الذي يشكله قلما يسهلان الأمر؛ فقد أوجعا على الصعيد الوطني ردود الفعل المتشنجة التي كانت تستند بصفة رئيسية ولمدة طويلة إلى الأنانيات الاجتماعية الاقتصادية وإلى كره الأجانب. وتتمثل الإشكالية المركزية للموضوع في دراسة كيفية التوفيق بين حق الطرد الذي يبدو حقا ملازما لسيادة الدولة ومقتضيات القانون الدولي، لاسيما القواعد الأساسية لقانون الدولي لحقوق الإنسان.

(٦) وهذا مثلا هو حال بضع مئات من الكامرونيين الذين طردوا في آذار/مارس ٢٠٠٤ من غينيا الاستوائية، بدعوى أن النظام القائم في هذا البلد كان يتهدهده عدم الاستقرار على يد مرتزقة أجانب (انظر: Cameroon Tribune، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤).

(٧) ومن الحالات التي حدثت مؤخرا طرد ثلاثة قسس تابعين لمنظمة دينية أسست في البرازيل تحت اسم "الكنيسة العالمية للملكوت الله"، من مدغشقر إلى جنوب أفريقيا في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، لأنهم أحرقوا نسخا من الإنجيل في مكان عمومي (المصدر: إذاعة فرنسا الدولية، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٥).

(٨) انظر: Charles Boeck, « L'expulsion et les difficultés internationales qu'en soulève la pratique », R.C.A.D.I., cours 1927, Paris, 1928, 24, 1/2 pp. 443-650

(٩) وعلى سبيل الإشارة التوضيحية الصرفة، لاحظت الدراسة السالفة الذكر التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، منذ ما يزيد على عشرين سنة، أنه منذ ١٩٤٥، هاجر إلى أوروبا ما يزيد على ١٠ ملايين شخص، وهاجر داخل الجماعة الأوروبية ١٠ ملايين آخرين، ونقل ما يزيد على ٧ ملايين شخص من الهند إلى باكستان منذ ١٩٤٧، وأحصي ما يقارب ٥ ملايين عامل مهاجر سنويا في أفريقيا: انظر المرجع السالف الذكر، الصفحة ١، الفقرة ١٥.

٦ - ويرمي هذا التقرير التمهيدي إلى إيراد صورة عامة عن الموضوع، ساعيا إلى إبراز المشاكل القانونية التي يثيرها والصعوبات المرتبطة بدراستها. وقد بدا للمقرر الخاص أن أهمية وضع تقرير تمهيدي بل وجوهر هذا التقرير يتمثلان في إبراز الخطوط الرئيسية للموضوع الذي تتعين دراسته بغرض تبيان النهج الذي يقترح اتباعه في معالجته والتماس توجيهات اللجنة بهذا الصدد. ومن هذا المنطلق، يطرح هذا التقرير إشكاليات ويقترح سبلا أكثر مما يستخلص حلولاً نهائية يكرسها القانون الوضعي أو تُقترح في إطار التطوير التدريجي للقانون الدولي. ومن هذا المنظور يقترح المقرر الخاص في هذا التقرير، القيام أولاً بتلخيص المشاكل التي يطرحها مفهوم "طرد الأجانب" نفسه (الفرع الثاني)، ثم إيراد نبذة عن حق الطرد في القانون الدولي (الفرع الثالث)، وأسباب الطرد كما تتبين من خلال الممارسة (الفرع الرابع) وكذا الحقوق التي ينطوي عليها الأمر في حالة الطرد (الفرع الخامس)، قبل دراسة المشاكل المنهجية المرتبطة بتناول الموضوع (الفرع السادس). وأخيراً، سترسم الطريقة التي يقترحها المقرر الخاص لدراسة الموضوع في مشروع خطة عمل تعرض على اللجنة لمناقشته، وتشكل المرفق الأول للتقرير التمهيدي، على أن المرفق الثاني سيخصص لببليوغرافيا لا تتوخى بتاتا أن تكون جامعة مانعة، بل إن الغرض منها هو مجرد التماس معلومات تكميلية من شأنها أن تساهم في إغناء العمل المقبل للمقرر الخاص.

ثانياً - مفهوم طرد الأجنبي

٧ - يتألف موضوع "طرد الأجانب" من مفهومين، مفهوم "الطرد" ومفهوم "الأجنبي" اللذان ينبغي تعريفهما قبل الاضطلاع باستخلاص القواعد ذات الصلة بهذا الموضوع في القانون الدولي. ولما كان من المتعذر فهم مفهوم الطرد إلا في علاقته بالأجنبي، فإنه سنبدأ بهذا المفهوم الأخير. فيقصد بالأجنبي فرد لا يحمل جنسية الدولة المضيفة، أو دولة الإقامة، ويظل مرتبطاً برابطة الجنسية مع الدولة التي هو من رعاياها - دولة الأصل - أو لا يحمل أي جنسية أخرى، مما يجعله في حالة من انعدام الجنسية.^(١٠)

٨ - ويمكن فهم الطرد باعتباره واقعة على أنه مجرد نقل قسري عبر الحدود وإخراج من إقليم الدولة للفرد الذي يجبر عليه. غير أن هذا الاعتبار الوصفي لا يكفي للاستيعاب القانوني لمفهوم الطرد. فتعريفه القانوني يتطلب دراسة أدق لهذا المفهوم لاسيما وأنه يتداخل مع شتى

(١٠) انظر على وجه الخصوص: Bruno Nascimbene, Alessia Di Pascale, « Rapport de synthèse et conclusions » in

B. Nascimbene (ed.), L'éloignement et la détention des étrangers dans les Etats membres de l'Union

Pierre Marie Dupuy, Droit international public, 7e éd., Paris, européenne, Giuffrè Editore, 2001, p. 533;

.Daloz, 2004, p. 129

المفاهيم المشابهة التي لا يسهل دائما تمييزها عنه. والواقع أنه يبدو للمقرر الخاص أنه لا يمكن اقتراح تعريف لمفهوم الطرد في القانون الدولي إلا بعد مقابله بمفاهيم من قبيل تشريد السكان، وهجرة السكان، والترحيل وتسليم المجرمين، والإبعاد القسري وعدم السماح بالدخول، والمنع من الإقامة، و"النقل الخارج عن الإطار القضائي"، و"النقل الاستثنائي"، والإبعاد من الإقليم، والاختياد إلى الحدود.

٩ - ولأغلبية هذه المفاهيم نقاط مشتركة مع مفهوم الطرد، غير أنها تتميز عنه بجوانب عدة. وهكذا، لا يمكن أن تستوعب في نفس المفهوم القانوني قضية م ف تامبا (MV Tampa)، وهي سفينة تحمل العلم النرويجي رفضت الحكومتان الأسترالية والإندونيسية رسوها بموانئها لأنهما لا تريدان إيواء مئات من طالبي اللجوء الأفغان والعراقيين الذين كانوا على متنها،^(١١) وطرد مئات الرعايا الأفارقة الحاملين لجنسيات مختلفة من بلد أفريقي آخر كانوا يقيمون فيه منذ عهد بعيد، وذلك في آذار/مارس ٢٠٠٤^(١٢).

١٠ - ولعل أحدا لا يماري في أن هذا الموضوع لا يندرج فيه الأشخاص المشردون في بلدانهم. فعدم السماح بالدخول أو رفض الدخول الذي يخص حالة لا يكون فيها شخص قد سمح له بعد بالدخول إلى إقليم دولة ويمنع من دخوله أمر يقع على هامش الموضوع. وسيتعين البت في ما إذا كان ينبغي إدراجه أم لا. كما ينبغي الإجابة على السؤال المتعلق بمعرفة ما إذا كان الشخص الذي يدخل سرا إقليم دولة ثم "يُبعد" منه يندرج في موضوع الطرد أو رفض السماح بالدخول؛ بل ينبغي الإجابة أيضا على مسألة ما إذا كانت تندرج في نطاق هذا الموضوع حالات الطرد التي تقوم به حكومة منتصرة في نزاع تتواجه فيه شعوب يدعي كل منها الاستئثار بالسيطرة على نفس الإقليم: كما هو عليه أمر مئات الآلاف من الفلسطينيين الذي أكرهوا على الرحيل أو طردوا من ديارهم وأراضيهم وقت إقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، ثم في أعقاب احتلال أجزاء من أراضيهم، بعيد الحرب المسماة "حرب الستة أيام" في عام ١٩٦٧.

١١ - ولا ينوي المقرر الخاص في هذا التقرير التمهيدي الخوض في مقابلة سيميائية لكل مفهوم من هذه المفاهيم المذكورة أعلاه مع المفهوم المحوري للطرد، كما لا يعتزم اقتراح أجوبة على شتى الشواغل التي أعرب عنها للتو. وسيكون من بين أهداف التقرير الأول

(١١) نظر بشأن قضية السفينة تامبا، التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية عن منطقة المحيط الهادئ، المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، والمعنون « Pacific Solution » - The « Pacific Offending human dignity - Australia » <http://web.amnesty.org/library/index/engasal120092002>

(١٢) تمت عمليات الطرد المذكورة أعلاه من غينيا الاستوائية.

تحديدا توضيح هذه المفاهيم ومراعاة توجيهات اللجنة بغرض تحديد نطاق مفهوم طرد الأجانب لأغراض صوغ مشاريع مواد. وحسبنا في هذا التقرير جرد التداخل الاصطلاحي السائد في هذا المجال سواء في الفقه^(١٣) أو في التشريعات الوطنية^(١٤) واقتراح تعريف مؤقت تماما لمفهوم الطرد بغرض تمهيد السبيل للتفكير والمناقشة الأولية بشأن الموضوع.

١٢ - واستنادا إلى منطق القانون الداخلي، يقصد بالطرد إجراء للشرطة الإدارية بمقتضاه يؤمر أجنبي بمغادرة الإقليم الذي يوجد به^(١٥). وفي القانون الفرنسي مثلا، يتعلق مصطلح الطرد بالأجانب الذين يشكل حضورهم في الأراضي الفرنسية، رغم طابعه القانوني، "تهديدا خطيرا للنظام العام"^(١٦). فهذا التعريف الضيق للمفهوم يقصي من مجاله عدة تدابير أخرى لإبعاد الأجانب يعتقد المقرر الخاص أنه يتعين إدراجها في نطاق المفهوم في إطار هذا الموضوع. ويبدو مصطلح "الإبعاد" أفضل للوهلة الأولى لأنه أشمل. غير أن عيبه أنه ليس مفهوما قانونيا مكرسا، رغم استخدام بعض الكتاب له^(١٧).

١٣ - ويعتقد المقرر الخاص أنه لأغراض هذا الموضوع يتعين الإبقاء على مصطلح "الطرد"، لكن بمعنى أوسع يشمل كل تدابير إبعاد الأجانب من إقليم الدولة الطاردة. ويقتضي منظور القانون الدولي الإشارة إلى أن الأمر يتعلق هنا بعمل قانوني انفرادي، تقوم به دولة، وينبغي أن نضيف أنه تدبير جبري يستهدف فردا أو مجموعة من الأفراد. وعلى سبيل التقريب الأولي، يمكن القول بالتالي أن المقصود بطرد الأجانب عمل قانوني تكره به دولة فردا أو مجموعة من الأفراد من رعايا دولة أخرى على مغادرة إقليمها. وستوضح الدراسة ما إذا كان الاحتياز المادي لحدود دولة الطرد من جانب المطرود يندرج في مفهوم الطرد أم أنه نتيجة لذلك الطرد، أو ما إذا كان ينبغي إقامة تمييز بين عمل الطرد القانوني والعمل المادي المتمثل في احتياز الأجنبي المطرود للحدود أو خروجه من الإقليم.

(١٣) يتحدث الكتاب مثلا عن "الإبعاد من الإقليم" (انظر: Rudolph D'Haëm, La reconduite à la frontière des étrangers en situation irrégulière, Paris, (PUF (Que-sais-je?), 1997), p. 3) (انظر: Governing

.Rule 12. Expulsion or Deportation of Aliens», 23 Stud. Transnational Legal Policy, 89, 1992, pp. 12 et s

(١٤) انظر على سبيل المثال، القانون الفرنسي المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم في فرنسا حيث نقف على مصطلحات من قبيل "الطرد" و"الاقتياد خارج الحدود" و"منع الإقامة في الإقليم" (القانون ٨٦-١٠٢٥، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، 59212; Jurisclasseur Périodique (J.C.P.), 1986 III, 12 septembre 1986 (Journal Officiel de la République française (J.O.R.F.)

(١٥) انظر: Dictionnaire de droit international public (sous la dir. de Jean Salmon) Bruxelles, Bruylant, 2001, p.488.

(١٦) انظر تقرير فرانسوا جوليا-لافيريير وصوفي دو سيز في مؤلف ب. ناسيمين (B. Nascimbene)، المرجع السالف الذكر، الصفحة ١٨٣ وما يليها.

(١٧) المرجع نفسه، وعنوان المؤلف نفسه.

ثالثا - حق الطرد

١٤ - إن ممارسة الدولة لحراسة حدودها لا ترمي إلى منع اجتياح محتمل للقوات المسلحة الأجنبية فحسب، بل ترمي أيضا إلى حمايتها من تسرب الأجانب الراغبين في الدخول سلميا إلى الإقليم بغرض التمتع بظروف العيش السائدة فيه^(١٨). ولهذا السبب يعترف القانون الدولي لكل دولة بسلطة تقديرية في منح رخصة الدخول إلى إقليمها أو رفض منحها. كما أن القانون الدولي يعترف لها بالحق في أن تحدد هي نفسها شروط دخول الأجانب إلى إقليمها وإقامتهم به^(١٩). وكتب في أواخر القرن التاسع عشر أن "لكل بلد الحق في تحديد الشروط التي بموجبها سيقبل الأجانب داخل حدوده وممارسة هذا الحق أمر لا يحق لأي دولة أن تشتكي منها"^(٢٠).

١٥ - والشق الآخر الطبيعي والمنطقي لحق تنظيم دخول الأجانب وعدم السماح بدخولهم هو حق طردهم. فالدولة تتمتع بهذا الحق الكامل الملازم لسيادتها. ويتعلق الأمر هنا بمبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفي قلما ينازع فيه منازع^(٢١). وكما كتب شيجيرو أودا في فترة سابقة:

"فإن حق الدولة في أن تطرد كما يحلو لها الأجانب الذين ترى أن حضورهم في إقليمها غير مرغوب فيه يعتبر صلاحية من صلاحيات السيادة شأنه في ذلك شأن حقها في رفض السماح بدخول الأجانب إلى إقليمها"^(٢٢).

١٦ - وتتفق التشريعات الوطنية والاجتهاد القضائي الدولي والفقه على أن هذا الحق ليس حقا مطلقا للدولة^(٢٣). فالدولة التي تلجأ إلى الطرد ملزمة بأن تستند إلى أسباب من شأنها

(١٨) انظر: Roman Rewald, « Judicial Control of Administrative Discretion In The Expulsion And Extradition of Aliens », 34 American Journal of Comparative Law Supp., 1986, p. 451

(١٩) انظر: J. Irizarry Y Puente, «Exclusion and expulsion of aliens in Latin America », المقال السالف الذكر، الصفحة ٢٥٤.

(٢٠) A. H. Marsh, « Colonial expulsion of aliens », المقال السالف الذكر، الصفحة ٩٠.

(٢١) يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن الرأي الهامشي للسيد تشيرنوف، في دراسته التالية: Tchernoff, Protection des nationaux résidant à l'étranger », Revue de Droit international, Vol XX, p. 450 وجاء فيها: "قل من يؤيد في وقتنا الحاضر الطرح القائل بأن حق طرد الأجانب صلاحية عادية للدولة الممارسة لوظيفتها الحضارية".

(٢٢) في M. Sorensen (éd), Manuat of Public International Law, 1968, p. 482.

(٢٣) انظر: Bluntschli, Droit international codifié, art. 383; Oppenheim's International Law, 9ème édition, vol.1, p. 940.

أن تبرره.^(٢٤) والواقع أنه إذا كان لكل دولة الحق في أن تحدد بحرية، حسب معاييرها الخاصة، أسباب طرد أجنبي، "فإنه يلزم مع ذلك عدم استعمال حق الطرد استعمالاً تعسفياً"^(٢٥). فحق الدولة في طرد الأجنبي يخضع بالتالي لسلطة القانون الدولي.

رابعاً - أسباب الطرد

١٧ - إن ثمة دائماً سبباً تستند إليه الدولة في طرد الأجنبي، سواء كان هذا السبب معلناً أو مضمراً. ومن المسلم به أن بعض أسباب الطرد لا تتنافى مع القانون الدولي. وهذا ما عليه أمر الطرد بسبب المس "بالنظام العام" أو "الأمن العام" أو "الأمن الوطني". غير أن المسألة هو أن مفهوماً غامضاً من قبيل مفهوم النظام العام يؤدي أحياناً إلى تفاسير شديدة التباين كثيراً ما تكون واسعة جداً، إذ تشمل أعمالاً قد لا يجوز أن تُسند إليها شرعية الطرد.

١٨ - وقد تتباين أسباب الطرد من بلد إلى آخر. ففي الولايات المتحدة مثلاً، يمنع قانون الهجرة والجنسية (*Immigration and Nationality Act (INA)*) النافذ منذ عام ١٩٦٥ دخول الأراضي الأمريكية على الأجانب المرضى نفسياً أو المصابين بالصرع أو بالقصور العقلي. وفي إطار هذا القانون، قضت المحكمة العليا في قضيتين شهيرتين، هما قضية بوتلي ضد دائرة الهجرة والتجنيس (*Boutilier v. INS*)^(٢٦) وقضية ما يتعلق بلونغستاف (*In re Longstaff*)^(٢٧). برفض السماح بالدخول، من جهة، والأمر بالطرد، من جهة أخرى، لأجانب مثليين بسبب الشذوذ الجنسي.

١٩ - ويتبين من دراسة بعض التشريعات الوطنية الأخرى أيضاً أن طائفة أسباب الطرد أوسع بكثير. وهكذا يمكن تعليل الطرد بكون الأجنبي يشكل تهديداً للسكينة العامة أو خطراً عليها، أو يهدد علاقات البلد بدول أخرى، أو يخرض على تغيير النظام السياسي بالعنف؛ أو ينادي بمبادئ هدامة أو مخالفة للنظام القائم؛ أو يفتقر إلى مهنة، أو مسكن أو وسيلة عيش، أو لكونه مجرمًا أو موضوع ملاحقة جنائية؛ أو مصاباً بمرض معد أو خطير، أو لكونه مختلاً عقلياً أو متسولاً أو ممارساً للدعارة أو مهرباً، وما إلى ذلك. ونقف على هذه الأسباب في تشريعات بلدان أمريكا اللاتينية للفترة الممتدة من ١٩٠٧ إلى ١٩٢٥^(٢٨). ويجدر

(٢٤) قضية بوفولو، (Boffolo, R.S.A., vol X, p. 533) انظر أيضاً قضية باكي (Paquet, R.S.A., vol. IX).

(٢٥) انظر س. أودا، المرجع السالف الذكر، الصفحة ٤٨٢.

(٢٦) (٣٨٧ ١١٨ U.S. 1967)؛ والمذكرة النقدية: The Immigration and Nationality Act and the Exclusion of Homosexuals: Boutilier v. INS Revisited, 2, Cardozo Law Review, 1981, pp. 359 et s.

(٢٧) (716 F 2d 1439 (5th Cir. 1983)).

(٢٨) استقيت هذه الأسباب من تشريعات البرازيل (١٩٠٧)، وبنما (١٩١٤)، وشيلي (١٩١٩)، وكولومبيا (١٩٢٠)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (١٩٢٥)، انظر J. Irizarry Y Puente، المقال السالف الذكر، الصفحة ٣٥٦، الحواشي ٢٢ إلى ٣٤.

بالإشارة أيضا طرد العجر من عدة بلدان أوروبية ومن بلدان بأمريكا اللاتينية، وطرد الأجانب من بعض البلدان بسبب قناعاتهم الإيديولوجية ولاسيما إبان الحرب الباردة^(٢٩)، أو طرد بعض الأشخاص بسبب سلوكهم الجنسي من قبيل المثليين^(٣٠).

٢٠ - وقد تطور السياق الدولي، وتطورت معه قواعد القانون الدولي. فالقواعد المتعلقة بحماية حقوق الإنسان الأساسية لم تعد تخضع في قسم كبير منها لسلطة الدولة، وإليها يستند القانون الساري على طرد الأجانب. وبالتالي فإن المشكل الذي يلزم حله هو معرفة الأسباب التي يقرها القانون الدولي من بين أسباب طرد الأجانب العديدة، والأسباب التي يحظرها. لكن كيف يمكن إيجاد حل فعال لهذا المشكل، إذا كان ما تقبله أو تسمح به دولة أو منطقة من العالم لا يكون كذلك في مكان آخر؟ فجواز أو عدم جواز سبب من أسباب الطرد يسير على هدي التطور الذي تشهده المعايير القانونية الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان. وبات من اللازم تحديد المعايير العالمية في هذا المجال.

خامسا - الحقوق ذات الصلة بالطرد

٢١ - لممارسة حق الطرد علاقة بحقوق معينة: حقوق الأجانب المطرودين، بل وحقوق دولهم الأصلية. وتباين حقوق المطرودين تبعاً لكون الطرد طرداً فردياً، أو طرداً جماعياً أو لكونه طرداً لعمال مهاجرين.

٢٢ - فالطرد الفردي الذي هو النوع الأكثر شيوعاً، يتعلق عموماً بحقوق فرد. وهذه الحقوق يمكن أن تنشأ عن التشريع الوطني لدولة الطرد كما يمكن أن تنشأ عن القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتوقف جواز الطرد في هذا الصدد على عنصرين: الامتثال لإجراءات الطرد النافذة في دولة الطرد، واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

٢٣ - وفيما يتعلق بإجراءات الطرد، فإنه من القواعد المنطقية أنه إذا كان يحق لكل دولة أن تنظم شروط الهجرة إلى إقليمها دون أن تخل بأي قاعدة من قواعد القانون الدولي، فإنه يقع على عاتقها أيضاً التزام بالامتثال للقواعد التي وضعتها والتزمت بها^(٣١) في مجال طرد من ترى أنها لا يمكنها أن تؤويهم أو تحتفظ بهم في إقليمها. وفي هذا المجال، تلتزم الدولة بإحدى

(٢٩) والمقصود بصفة خاصة طرد الشيوعيين من الولايات المتحدة خلال فترة المكارتية.

(٣٠) انظر: Samuel M. Silvers, « The Exclusion and Expulsion of Homosexual Aliens », 15 Columbia Human Rights Law Review, 1983-1984, pp. 295 et s.

(٣١) انظر المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ (القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١))؛ وانظر أيضاً اتفاقية ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص العديمي الجنسية (المادة ٣١)؛ واتفاقية ١٩٩٠ المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المادة ٢٢؛ وعلى المستوى الإقليمي: اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩ (المادة ٢٢ (٦))؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة ٢٢ (٦))؛ والبروتوكول رقم ٧ لعام ١٩٨٤ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة ١).

القاعدتين التاليتين أو بكتليهما: قاعد العقد شريعة المتعاقدين (*Pacta sunt servanda*)، وقاعدة "التزم بما شرعت" (*Tu patere legem quam: pse fecisti*). وبالتالي يمكن اعتبار شرط احترام الإجراءات المنصوص عليها قانونا التزاما بموجب القانون الدولي العمومي وليس مجرد التزام تعاهدي أو التزام من التزامات القانون الداخلي الصرف. لأنه في حالة عدم وجود اتفاقية، يمكن لهذا الشرط أن يستند إلى قاعدة عرفية أو يعتبر مبدأ عاما في القانون. وفيما يتعلق بحقوق الشخص اللازم احترامها في حالة الطرد، يتدخل القانون الدولي عن طريق القانون العرفي أو عن طريق القانون التعاهدي. فالالتزامات العرفية الدولية للدولة الإقليمية تسري على كافة الأجانب دون تمييز يستند إلى الجنسية. وتجمع هذه الالتزامات في إطار مفهوم غير محدد بدقة هو مفهوم "معيّار الحد الأدنى"، الذي يستند إلى فكرة مفادها أن القانون الدولي يحول للأجنبي في الوقت الراهن حدا أدنى من الضمانات، حتى وإن تعذر تحديده بدقة.^(٣٢) ونعلم على الأقل أن شرط احترام كرامة الأجنبي في حالة الطرد يشكل معيارا من المعايير التي يضمنها القانون الدولي فيما يتعلق بالشخص الطبيعي. أما فيما يتعلق بما للأجنبي المطرود من ممتلكات في دولة الطرد، فإنها محمية بموجب قواعد القانون الدولي العمومي في هذا المجال. غير أن حماية الأجنبي المطرود أو من هو في حالة طرد وكذا حماية ممتلكاته يمكن تعزيزها بقواعد تعاهدية: تلك القواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان والتي تكون دولة الطرد طرفا فيها والقواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة في مجال حماية الممتلكات والاستثمارات بين دولة الطرد ودولة أصل الأجنبي في حالة وجود اتفاقيات خاصة من هذا القبيل.

٢٤ - أما فيما يتعلق بعمليات الطرد الجماعي، فإن المبدأ المستخلص من القانون التعاهدي هو التحريم،^(٣٣) رغم أنها عمليات لا تزال تمارسها بعض الدول.^(٣٤) والسؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان هذا التحريم مطلقا. فرغم اقتضاب الأحكام التي تنص عليه، يمكن الشك فيما إذا كان التحريم مطلقا. إذ يبدو من الصعب مثلا الاحتجاج بهذا المبدأ على دولة في

(٣٢) انظر P.M. Dupuy، المرجع نفسه، الصفحة ١٣١.

(٣٣) انظر المادة ٤ من البرتوكول رقم ٤ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان. (حرية التنقل واختيار مكان الإقامة، وحظر النفي، والطرد الجماعي للأجانب والحبس بسبب دين مدني) الموقع في ستراسبورغ (فرنسا) في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ والذي دخل حيز النفاذ في ٢ أيار/مايو ١٩٦٨ (نشر نصه في ٧. International Legal Materials, 1967، الصفحة ٢٧)

(٣٤) انظر على سبيل المثال الطرد الجماعي للهنود والباكستانيين من أوغندا في عهد حكم عيدي أمين، في السبعينات (انظر بشأن هذا الموضوع: Michael Twaddle (éd), *Expulsion of a minority: essays on Ugandan Asians*, (London, Athlone Press, 1975, 240 p)؛ وطردها جماعات أفريقية من شتى الجنسيات (لاسيما البنينيين والغانيين) من نيجيريا في الثمانينات (انظر «Immigration and expulsion of ECOWAS aliens in Nigeria» A.A. Afolayan, International Migration Review, 1988, pp.4-17)؛ والحالة السالفة الذكر (الحاشية ٦ أعلاه) المتعلقة بالطرد الجماعي لبعض الكاميرونيين من غينيا الاستوائية في آذار/مارس ٢٠٠٤.

حالة نزاع مسلح أو ضد دولة تمس مجموعة من الرعايا المقيمين في إقليمها بأمنها أو تشكل تهديدا مؤكدا لها. وينبغي النظر فيما إذا كانت تلزم دراسة الحالة الفردية لكل فرد من أفراد هذه المجموعة أو ما إذا كان الفعل الذي يشكل سببا للطرد يكفي قانونا للاستناد إليه في إجراء طرد جماعي.

٢٥ - وتشكل حالة العمال المهاجرين موضوع نظام خاص وضعته الاتفاقية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن حماية كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم^(٣٥). فالمادة ٢٢ من هذه الاتفاقية تحدد بقدر أكبر من التفصيل شروط طرد الأشخاص المعنيين. وتحظر تدابير الطرد الجماعي للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتنص على النظر الفردي في كل حالة طرد. وتعزز الإجراءات اللازمة إتباعها في حالة الطرد والواردة تفصيلها في الاتفاقية ضمانات حماية حقوق المطرودين يجعلهم بصفة خاصة في مأمن من القرارات الإدارية البسيطة وبضمان حقوق المطرودين في الحصول على معلومات، وتقديم حججهم ضد الطرد وتعويضهم في حالة الإلغاء اللاحق لقرار الطرد المنفذ فعلا.

٢٦ - كما أن طرد الأجانب يؤسس لحق دولة الأصل في ممارسة اختصاصها في مجال الحماية الشخصية لمواطنيها المقيمين خارج حدودها. وعلى وجه التحديد، يخول لها القانون الدولي التصرف لفائدتهم عن طريق الحماية الدبلوماسية، بجانبها المزدوج المتمثل في الحماية الدبلوماسية غير القضائية والحماية الدبلوماسية القضائية. ولما كانت الحماية الدبلوماسية موضوعا مستقلا تنكب على دراسته لجنة القانون الدولي، فإن المقرر الخاص إنما يعتزم القيام، في الوقت المناسب، باستكشاف الطرق التي يمكن أن تستخدم بها دولة أصل المطرودين هذه المؤسسة. وقد تبين من قضية ديالو^(٣٦) التي عرضتها غينيا على محكمة العدل الدولية في ١٩٩٨ أن مؤسسة الحماية الدبلوماسية لم تتقدم على غرار ما كان يقال في السابق، بل إنها تظل في بعض الحالات الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تضمن بها دولة بصورة فعالة حماية مصالح رعاياها المطرودين من دولة أخرى.

٢٧ - ومن هذا المنطلق، فإن المقرر الخاص يعتقد أن من المناسب دراسة كافة النتائج القانونية للطرد في مجال مسؤولية الدولة والجبر اللاحق للضرر الذي يتكبده الأشخاص

(٣٥) للاطلاع على موجز لهذه الاتفاقية وكذا على التصديقات في عام ١٩٩٩، انظر دافيد فايسبروت "ورقة عمل بشأن حقوق غير مواطنين"، وثيقة الأمم المتحدة (E/CN.4/Sub.2/1999/7)، الفقرات ٤٧ إلى ٤٩.

(٣٦) قضية أحمدادو ساديو ديالو (جمهورية غينيا ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية، محكمة العدل الدولية، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قضية لا تزال معروضة).

المطروودون بصورة غير قانونية (القواعد الإجرائية) أو لأسباب منافية لقواعد القانون الدولي (القواعد الجوهرية). ولا يتعلق الأمر طبعاً بالقيام (محدداً) بدراسة القواعد العامة لمسؤولية الدول عن العمل غير المشروع دولياً، ما دامت اللجنة قد أتمت كما نعلم عملها بشأن هذه المسألة منذ عام ٢٠٠١، بل إنه يتعلق بكيفية توظيف تلك القواعد في صياغة نظام كامل في موضوع طرد الأجانب في القانون الدولي. وسيتبين دون شك أنه بالنسبة لعدد من الأشخاص المطرودين، لا يكون الشاغل الرئيسي هو مجرد الحصول على تعويض محتمل فحسب، بل الاستفادة أيضاً من حق العودة إلى البلد الذي طردوا منه بصورة غير قانونية، على أن الأمر يختلف عندما يتعلق بأشخاص طُردوا في احترام للإجراءات وبصورة تتماشى مع القانون الدولي.

سادساً - مسائل منهجية

٢٨ - يندرج موضوع "طرد الأجانب" في إطار القانون الداخلي والقانون الدولي في آن واحد. والواقع أنه يتعلق بقواعد وطنية للدول تسنها في إطار سيادتها الإقليمية، كما يتعلق بقواعد القانون الدولي، سواء العمومي أو التعاهدي والمحدد في مجال حماية حقوق الإنسان. وستقوم الممارسات الوطنية ومنظور القانون المقارن بدور أساسي في تحديد القواعد التي يمكن اعتبارها قواعد مشتركة بين جماعة الدول والتي تعتبر بالتالي قواعد ملائمة للتدوين بصفتها قواعد قانونية دولية. وسيتم استخلاص هذه الممارسات الدولية من المقابلة بين التشريعات والاجتهادات القضائية المتاحة أو الممكن الحصول عليها لدى أغلبية الدول، بل حتى من الهيئات القضائية الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان. وهذا النهج عبر الوطني والمقارن يفرض نفسه لاسيما وأن بعض الهيئات القضائية الوطنية تستلهم القانون المقارن في إصدارها لقراراتها في القضايا المتعلقة بطرد الأجانب. وهكذا، ففي قضية حق ألفريدو روسي في المثل أمام القاضي (Habeas Corpus de Alfredo Rossi) مثلاً، استندت المحكمة الاتحادية لمقاطعة ريو دي جانيرو إلى تشريعات عدة دول أوروبية لتعزيز طرحها القائل بوجود حق في طرد الأجنبي لأسباب تتعلق بالنظام العام والنظام السياسي:

"وحيث إن الحق في طرد الأجنبي، لأسباب النظام العام أو النظام السياسي، قد مارسه ولا تزال تمارسه كافة الحكومات، ونُص عليه صراحة في التشريعات الفرنسية والسويسرية والدايمركية والإسبانية والهولندية والإنكليزية (...)" (٣٧).

(٣٧) Revista de Direito, 536-541، أورده J. Irizarry Y Puente، في الدراسة السالفة الذكر، الصفحة ٢٥٨.

٢٩ - ومن هذا المنظور، فإن اجتهاد اللجنة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب توفر مادة غزيرة وغنية سيعمل استغلالها على استنباط بعض القواعد المؤكدة في هذا الموضوع.

٣٠ - والسؤال المطروح الذي يود المقرر الخاص أن يستفتي بشأنه أعضاء اللجنة هو معرفة طريقة المعالجة اللازم إتباعها في القواعد التعاهدية القائمة بشأن الموضوع. فهل ينبغي إدراجها في مشاريع المواد المزمع صياغتها أم ينبغي أن يكتفي بسد الثغرات القانونية المحتملة؟ وهل ينبغي الاقتصار على صوغ المبادئ الأساسية في موضوع طرد الأجانب أم ينبغي على العكس من ذلك اقتراح نظام قانوني كامل بشأن هذا الموضوع؟ إن المقرر الخاص أميل إلى الاعتقاد بأن مشاريع المواد المتعلقة بهذا الموضوع لن تكون لها أهمية إلا إذا قدمت نظاماً قانونياً جامعاً قدر الإمكان، يستند إلى مبادئ عامة تشكل الركيزة القانونية التي يقوم عليها طرد الأجانب في القانون الدولي. وهذا الميل هو الذي دفعه إلى اقتراح خطة عمله المرفقة بهذا التقرير التمهيدي.

المرفق الأول

ملخص خطة العمل

الجزء الأول القواعد العامة

أولا - مجال التطبيق

ألف - الطرد والمفاهيم المشابهة

- (١) الطرد والنفي
- (٢) الطرد وتشريد السكان
- (٣) الطرد وهجرة السكان
- (٤) الطرد والترحيل
- (٥) الطرد وتسليم المجرمين
- (٦) الطرد والإبعاد القسري في الحدود
- (٧) الطرد وعدم السماح بالدخول
- (٨) الطرد والنقل الخارج عن الإطار القضائي
- (٩) الطرد و"النقل الاستثنائي"
- (١٠) الطرد والمنع من الإقامة بالإقليم
- (١١) الطرد والافتقار خارج الحدود

باء - التعريف

- (١) الأجنبي
- (٢) الطرد
- (٣) طرد الأجنبي

ثانيا - مبادئ عامة

ألف - الحق الملازم لسيادة الدولة

- (١) قاعدة عرفية
- (٢) قاعدة غير مطلقة

باء - حق يمارس في احترام للقواعد الأساسية للقانون الدولي

- (١) مبدأ عدم طرد المواطنين وعديمي الجنسية
- (٢) مبدأ احترام الحقوق الأساسية لشخص الإنسان في إجراءات الطرد
- (٣) مبدأ تحريم عمليات الطرد الجماعي

جيم - أسباب الطرد وجوازه

- (١) الأسباب التقليدية المقبولة في القانون الدولي
 - (أ) النظام العام
 - (ب) أمن الدولة
 - (ج) المصلحة العليا للدولة؟
- (٢) الأسباب العارضة القابلة للنقاش في القانون الدولي
 - (أ) المعتقدات الدينية
 - (ب) الأصول
 - (ج) السلوك الجنسي
 - (د) الحالة البدنية والعقلية
 - (هـ) أسباب أخرى

الجزء الثاني: نظم الطرد

أولا - الطرد الفردي

- ألف - الإجراءات
- باء - الجواز

ثانيا - الطرد الجماعي

ألف - مبدأ التحريم

باء - حدود المبدأ

ثالثا - الحالات الخاصة للعمال المهاجرين

ألف - مبدأ تحريم الطرد الجماعي

باء - شروط الطرد

الجزء الثالث: النتائج القانونية للطرد

أولا - حق المطرود

ألف - الحق في احترام الحقوق الأساسية في الكرامة

باء - الحق في العود إلى إقليم دولة الطرد

جيم - الحق في التعويض عن الضرر المحتمل المتكبد

ثانيا - حق دولة الأصل: الحماية الدبلوماسية

ألف - الحماية الدبلوماسية غير القضائية

باء - الحماية الدبلوماسية القضائية

ثالثا - مسؤولية الدولة الطاردة

ألف - المبدأ

باء - الآثار

المرفق الثاني

ببليوغرافيا غير جامعة

أولا - المؤلفات والمقالات

Abraham, Ronny. La reconduite à la frontière des demandeurs d'asile. *RFDA*, janvier-février 1992, p. 90-103.

Afolayan, A. A. Immigration and expulsion of ECOWAS aliens in Nigeria. *International Migration Review*, 1988, p. 4-27.

Andriamirado, Sennen. Les « Palestiniens » de l'Afrique de l'Ouest. *Jeune-Afrique-Économie*, Je 3, 1996, p. 74-77.

Barreau du Québec. Développements récents en droit de l'immigration. Montréal, Yvon Blais.

Barustsiski, Michel. Chronique de jurisprudence canadienne en droit des réfugiés (1992) – Expulsion pour cause de sécurité publique : une protection réduite. Documentation-Réfugiés, n° 217.

Beattle, C. S. The 1980 lei do Estrangeiro: the return of traditional defenses against expulsion in Brazilian immigration law. *Texas International Law Journal*, 1983, t. 18, p. 151-173.

Bendermacher-Geroussis, Emile et Alexandre Bendermacher-Geroussis. Le contrôle juridictionnel du pouvoir discrétionnaire dans l'expulsion et l'extradition des étrangers. *Revue hellénique de droit international*, 1985-1986, t. 38 et 39, p. 375-388.

Bès de Berc, Emmanuel. *De l'expulsion des étrangers*, S.n, 1888.

Bhabha, Jacqueline et Geoffrey Coll. *Asylum law practice in Europe and North America – A comparative analysis by leading experts*, Washington, Federal Publications, 1992.

Bodtcher, Anne la Cour et Jane Hughes. The effects of legislation imposing fines on airlines for transporting undocumented passengers, in Kjaerum M, 1991, p. 6-13.

Brunelle, Christian. La primauté du droit : la situation des immigrants et des réfugiés en droit canadien au regard des chartes et des textes internationaux. *Cahiers de droit*, 1987.

Bruno, Genevois. L'entrée des étrangers en France : le rappel des exigences constitutionnelles (À propos de la décision du Conseil constitutionnel, n° 92-307 DC, 25 février 1992 ». *Revue française de droit administratif*, 1992, 8 (2), p. 185-201.

Camiglio, Christina. Reciprocity in the treatment of aliens in Italy: good reasons for its abolition. *The Italian Yearbook of International Law*, 2003, t. 11, p. 125-137.

Carlier, Jean-Yves. L'expulsion collective d'étrangers. *Les mesures relatives aux étrangers à l'épreuve de la Convention européenne des droits de l'homme* : actes du séminaire du 21 mars 2003, Pierre Lambert et Christophe Pettiti (éd.).

Carlier, Jean-Yves. Droit des étrangers (chronique annuelle de jurisprudence belge). *Le journal des procès*, n° 218 et 219.

Centre d'études et de recherche de droit international et de relations internationales de l'Académie de droit international de La Haye. *Le droit d'asile*. Dordrecht, Martinus Nijhoff, 1990.

Chadbourne, Julie. *Discretion without bounds: the arbitrary application of Spanish immigration law*. Human Rights Watch, juillet 2002, 23 p.

Chalanton, Paul. La nationalité néerlandaise (Pays-Bas et colonies) : nationalité et service militaire; police des étrangers : admission, expulsion et surveillance des étrangers : lois traduites et annotées d'après les plus récents documents officiels : avec un appendice et un index alphabétique. Boucher, 1928.

Chaltiel, Florence. Le juge administratif, juge de l'immigration. *R.D.P.U.*, 2000, n° 1, p. 154-193.

Chantre, Alfred. Du séjour et de l'expulsion des étrangers. Genève, 1891.

Chevallier, Jacques, Conseil constitutionnel, 28 juillet 1989, Décision n° 89-281 DC, p. 619-627.

Cholewinski, R. Strasbourg's hidden agenda?: the protection of second generation migrants from expulsion under article 8 of the European Convention of Human Rights. *Netherlands Quarterly of Human Rights*, 1994, p. 287-306.

Clark, Tom. Human rights and expulsion: giving content to the concept of asylum. *International Journal of Refugee Law*, p. 189-204.

Columbia-Human-Rights-Law-Review. The exclusion and expulsion of homosexual aliens. 1984, p. 295-332.

Costa-Lascouz, Jacqueline. Les politiques migratoires à l'épreuve des faits. Recueil des cours de l'Institut des droits de l'homme, Strasbourg, 1992, 13 p.

Costa-Lascouz, Jacqueline et Patrick Weil. Logiques d'États et immigration. Paris, Kimé.

Crépeau, François. Annotation de l'arrêt du Conseil d'État, 13 décembre 1991, Préfet de l'Hérault c. Dakoury. *Revue critique de droit privé*, 1992.

Crépeau, François. Quel statut pour l'étranger absolu? Fondements d'une protection du demandeur d'asile. *Office français de protection des réfugiés et des apatrides*, 1993.

Crépeau François, Droit d'asile : de l'hospitalité aux contrôles migratoires. Collection de droit international, Bruxelles, Bruylant, 1995.

Cugnin, Robert. *L'expulsion des étrangers*, S.n, 1902.

Darut, Joseph André. *De l'expulsion des étrangers : principe général – applications en France*, S.n, 1912.

De Boeck, C. L'expulsion et les difficultés internationales qu'en soulève la pratique. *RCADI*, 1927, t. III, p. 443-650.

Dent, John A. Research paper on social and economic rights of non-nationals in Europe. *European Council on Refugees and Exiles (ECRE)*, p. 1-130.

De Zayas, A. M. Nemesis at Potsdam: the Anglo-Americans and the expulsion of the Germans: background, execution, consequences. Routledge & Kegan Paul, Londres/Boston, 1979, 268 p.

D'haêm, Rudolph. La reconduite à la frontière des étrangers en situation irrégulière. *Que sais-je?*, 1^{re} édition, janvier 1997, p. 3-5.

Djik, P. van. Protection of « integrated » aliens against expulsion under the European Convention of Human Rights, in Guild, E. et P. Minderhoud (dir.), *Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe. Kluwer Law International*, La Haye/Boston, 2001, p. 23-40.

Dockx, Véronique. L'accès au territoire, la détention et l'expulsion des mineurs étrangers non accompagnés à la lumière de la loi sur la tutelle. *Revue du droit des étrangers*, 2004, p. 167-181.

Donahue, Bill. Life in Limbostan: stranded in a Spanish outpost in Africa, illegal immigrants from around the globe await the blessing of expulsion, *Mother Jones*, n° 5, septembre/octobre 2003.

Economist. War with Milosevic, 3 avril 1999, p. 17-21.

Etzwiller, Nancy G. Le traitement des demandeurs d'asile aux ports d'entrée et le concept de « zones internationales ». ANAFE, Paris, avril 1992, 18 p. Document présenté au colloque sur « le statut juridique de la zone internationale », 10 et 11 avril 1992.

Evans, A. C. United Kingdom Courts and European Community Law governing the exclusion/Expulsion of migrants. *Public Law*, 1981, p. 497-510.

Fabre-Alibert, Véronique. Réflexions sur le nouveau régime juridique des étrangers en France. *Chronique administrative, R.D.P.U.*, 1994, n° 2, p. 1165-1195.

Fatholahzadeh, A. et L. Tinti. Luxembourg, in Nascimbene, Bruno, (éd.), *Expulsion and Detention of Aliens in the European Union Countries*. Giuffrè, 2001, p. 377-412.

Favoreux, L. Chronique constitutionnelle française. *R.D.P.U.*, 1980, n° 2, p. 631-1637.

Fernandez Kelly, Patricia. Rethinking citizenship in the Global Village: Reflection on immigrants and the underclass, paper presented at the summer course on refugee issues, York University, 1993.

Fitzpatrick, J. The post-exclusion phase: extradition, prosecution and expulsion. *International Journal of Refugee Law*, 2000, p. 272-292.

Fordham International Law Journal. State responsibility for constructive wrongful expulsion of foreign nationals. *Fordham International Law Journal*, t. 11, été 1988, p. 802-838.

Fordham Law Journal. Deportation: Procedural rights of re-entering permanent resident aliens subjected to exclusion hearings. 51, *F.L.R.* 1339, mai 1983.

Frelick, Bill. Haitian Boat Interdiction and Return: First Asylum and First Principles of Refugee Protection. *Cornell International Law Journal*, 1993, p. 675-694.

Genevois, Bruno. Un statut constitutionnel pour les étrangers. *RFDA*, n° 9, septembre-octobre 1993, p. 871-900.

Goodwin-Gill, Guy S. *International Law and the Movement of Persons between States*. Oxford, Clarendon Press, 1978.

Goodwin-Gill, Guy S. The Haitian Refoulement Case: A Comment. *International Journal of Refugee Law*, 1994, p. 103-109.

Grable, David-M. *Personhood under the due process clause: a constitutional analysis of the illegal immigration reform and immigrant responsibility act of 1996*. Cornell Law Review, 1998.

Groenendijk, Kees. Long-term immigrants and the Council of Europe, in Guild, E. et P. Minderhoud (dir.), *Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe*. Kluwer Law International, La Haye/Boston, 2001, p. 7-22.

Guild, Elspeth. Security of residence and expulsion of foreigners: European community law, in Guild, E. et P. Minderhoud (dir.), *Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe*. Kluwer Law International, La Haye/Boston, 2001, p. 59-80.

Guild, E. et P. Minderhoud. Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe. *Kluwer Law International*, La Haye/Boston, 2001, 249 p.

Guimezane, Nicole. La nouvelle loi sur l'entrée et le séjour des étrangers en France (loi n° 89-548 du 2 août 1989). *Semaine juridique*, n° 3, 1987, p. 3270.

Hailbronner, K. Expulsion of aliens from the Federal Republic of Germany. Reports on German Public Law and Public International Law, 1986, p. 97-113.

Harvey, C. Expulsion, national security and the European Convention. *European Law Review*, 1997, p. 626-633.

Harvey, Colin. Promoting insecurity: public order, expulsion and the European Convention on Human Rights, in Guild, E. et P. Minderhoud (dir.), *Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe*. Kluwer Law International, La Haye/Boston, 2001, p. 41-57.

Hartmann, Rainer. Yemeni exodus from Saudi-Arabia: the gulf conflict and the ceasing of the workers' emigration. *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, 1995, p. 38-52.

Haunum, Hurst. *The Right to Leave and Return in International Law and Practice*. Dordrecht, Martinus Nijhoff, 1987.

Helton, Arthur C. The Malaysian Policy to Redirect Vietnamese Boat People: Non-refoulement As a Human Rights Remedy. *New York Journal of International Law and Politics*, 1992, p. 1203-1217.

Henckaerts, J. M. *Mass Expulsion in Modern International Law and Practice*. Nijhoff, La Haye/Boston, 1995, 257 p.

Henckaerts, J. M. The current status and content of the prohibition of mass expulsion of aliens. *Human Rights Law Journal*, 1994, p. 301-317.

Hollified, James F. Migrations and international relations: Cooperation and control in the European Community. *International Migration Review*, 1992.

Hotop, S. D. Judicial control of administrative discretion in the expulsion and extradition of aliens, in *Law and Australian Legal Thinking in the 1980s*, IACL, XII: Australian reports, p. 551-576.

Irizarry y Puente, J. Exclusion and expulsion of aliens in Latin America. *American Journal of International Law*, 1942, p. 252 et ss.

Jacques, André. *Les déracinés : réfugiés et migrants dans le monde*. Paris, la Découverte, 1985.

Jaeger, Gilbert. Irregular movements: The concept and possible solutions, in Martin D. A. (1988), p. 2348.

Karagiannis, Syméon. Expulsion des étrangers et mauvais traitements à l'État de destination ou à des particuliers. Vers une évolution de la jurisprudence européenne. *Revue trimestrielle des droits de l'homme*, 1999, t. 10, p. 33-88.

Kidd, J. Extradition and expulsion orders and the European Convention on Human Rights: the sobering decision and beyond. *Bracton Law Journal*, 1994, p. 67 et ss.

Koprolin, Eva. Introduction, in Guild, E. et P. Minderhoud (dir.), Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe. *Kluwer Law International*, La Haye/Boston, 2001, p. 3-6.

Labayle, Henri. Le contentieux des « expulsions dirigées » ou les prolongements de la jurisprudence Bozano au Palais-Royal. *RFDA*, janvier-février 1989, p. 3-45.

Lafférière, François Julien. Frontières des droits – L'introuvable statut de la zone internationale. Paris, l'Harmattan, ANAFE, 1993.

Laferrière, François Julien. Le mythe de « l'immigration zéro ». *L'actualité juridique – Droit administratif*, 20 février 1994, p. 83-95.

Lafférière, François Julien. Le traitement des réfugiés et des demandeurs d'asile au point d'entrée. *Revue universelle des droits de l'homme*, 1990, p. 53-58.

Laloupe, Francis. Un monde sans pitié! *Le nouvel Afrique-Asie*, 1996, p. 10-15.

Le Point. Zaïre : le grand K. O. 29 juillet 1995, p. 32-37.

Lebullenger, Joël. À propos de l'expulsion des étrangers : les garanties de la procédure administrative en droit français et communautaire. *Revue critique de droit international privé*, 1981, p. 447-488.

Lein, Y. Nu'man, East Jerusalem: life under the threat of expulsion. B'Tselem, 2003, 33 p.

Lochak, Danièle. Étrangers : de quel droit? « Politique d'aujourd'hui ». Paris, PUF, 1985.

Lochack, Danièle. L'entrée et le séjour des étrangers en France : une législation sous influence. *L'actualité juridique – Droit administratif*, 20 octobre 1989, p. 586-597.

Luchaire, François. Le Conseil constitutionnel et la loi du 24 avril 1997 sur l'immigration. *R.D.P.U.*, 1997, n° 2, p. 931-964.

Lyon-Caen, Antoine. Étranger, immigré, immigrant : question de définition. *Revue de droit sanitaire et social*, n° 2, 1987.

Madureira, Joao. La jurisprudence des organes de la Convention européenne des droits de l'homme et de la Charte sociale européenne concernant l'entrée et la sortie des étrangers du territoire d'un État, communication au colloque « Droits de l'homme sans frontières », Strasbourg, 30 novembre-19 décembre 1989, 49 p.

Magistro, John-V. Crossing over: ethnicity and transboundary conflict in the Senegal River valley. *Cahiers d'études africaines*, n° 2, 1993, p. 201-332.

Malabre, Jean Eric. Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe: the French experience, in Guild, E. et P. Minderhoud (dir.), Security of residence and

expulsion: protection of aliens in Europe. *Kluwer Law International*, La Haye/Boston, 2001, p. 125-137.

Marsh, A. H. Colonial expulsion of aliens: an answer. *American Law Review*, 246, 1899, p. 246-253.

Martin Griffin, W. Colonial expulsion of aliens. *American Law Review*, 1899, p. 90-95.

Martin, Scott-M. Non-refoulement of refugees: United States compliance with international obligations [prohibiting expulsion of refugees to territories where persecution would result]. *Harvard International Law Journal*, 1983, p. 357-380.

Martini, Alexis. L'expulsion des étrangers. Paris, 1909.

Masclat, Jean-Claude. Les politiques d'immigration dans la communauté. *Revue politique et parlementaire*, 1990, p. 59-79.

Middle East Reporter Weekly. Controversy over JRA deportation. n° 1090, mars 2000.

Middle East Reporter Weekly. Egypt, Sudan calm about Libya expelling workers. 16 septembre 1995, p. 15 et 16.

Miles, Robert. L'Europe de 1993, l'État, l'immigration et la restructuration de l'exclusion. *Sociologie et sociétés*, 1992, p. 45-57.

Minnesota Law Review. Constitutional restraints on the expulsion and exclusion of aliens. n° 440, 1952-1953, p. 441-458.

Modeen, Tore. Judicial control of administrative discretion in the expulsion and extradition of aliens. *Yliopistopaino*, 1986.

Morris, Maria V. The exit fiction: unconstitutional indefinite detention of deportable aliens. *Houston Journal of International Law*, t. 23, 2001, p. 255-304.

Nascimbene, Bruno. Expulsion and detention of aliens in the European Union Countries. Giuffiè, 2001.

Nguyen Van Yen, Christian. *Droit de l'immigration*. Thémis, Paris, PUF, 1986.

Novicki, Margaret-A. West Africa after the exodus, in *Africa-Report*, juillet-août 1985, p. 10-13.

Pacurar, Andi. Smuggling, detention and expulsion of irregular migrants: A study on international legal norms, standards and practices. *European Journal of Migration and Law*, n° 2, 2003, p. 259-283.

Peaucelle, Jean-Christophe. L'immigration et la libre circulation des personnes en Europe : enjeux et perspectives. *Revue française de droit administratif*, 1990, p. 516-524.

Pellonpää, Matti. Expulsion in international law: a study in international aliens law and human rights with special reference to Finland. *Annales Academiae Scientiarum Fennicae*, 1984, p. 489-506.

Pellonpää, Matti. Judicial control of administrative discretion in the expulsion and extradition of aliens, in *The final national reports to the twelfth Congress of the International Academy of Comparative Law, IACL*, XII, 1986, p. 133-171.

Perruchard, Richard. L'expulsion en masse d'étrangers. *Annuaire français de droit international*, 1989, t.34, p. 677-693.

Perruchard, Richard. L'expulsion en masse d'étrangers : étude de droit international. *ICHI*.

Pilling, Mark. Airlines Foot Bill for Illegal Entry. *International Aerospace Review*, septembre 1992.

Plender, Richard. *International Migration Law*, 2^e éd. revue et corrigée, Dordrecht, Martinus Nijhoff.

Plender Richard. Competence, European Community law and Nationals of Non-Member States. *International Comparative Law Quarterly*, 1990, p. 590-610.

Puéchavy, Michel. Le renvoi des étrangers à l'épreuve de la Convention européenne des droits de l'homme, in *Les mesures relatives aux étrangers à l'épreuve de la Convention européenne des droits de l'homme* : actes du séminaire du 21 mai 2003. Pierre Lambert et Christophe Pettiti (éd.), 2003.

Rewald, R. Judicial control of administrative discretion in the expulsion and extradition of aliens. *American Journal of Comparative Law*, 1986, p. 451-465.

Ricca, Sergio. Migrations internationales en Afrique : aspects légaux et administratifs. Harmattan, 1990, 280 p.

Ricci, Marco. A legislative outline of Italian regulations governing foreigners: regulation in force and new proposals. Italy, Documents and note, octobre-décembre 1985, p. 15-31.

Rocard, Michel. La compétence constitutionnelle du juge administratif et la police des étrangers. *RFDA*, n° 5(4), juillet-août 1989, p. 691-703.

Rogers, A. Exploitation v. expulsion: the use of expedited removal in asylum cases as an answer to a compromised system. *William Mitchell Law Review*, 1998, p. 785-821.

Rohmer, Florence Benoît. Reconduite à la frontière : développements récents. *R.D.P.U.*, 1994, n°1, p. 427-478.

Rondepiene, Jean. Statut des étrangers : entrée, séjour, expulsion, naturalisation, cartes du travailleur et de commerçant, obligations des employeurs : textes, commentaires, jurisprudence, conventions internationales. Imprimerie administrative centrale, Paris, 1953, 190 p.

Rupnik, Jacques et Anne Bazin. La difficile réconciliation tcheco-allemande. *Politique étrangère*, n° 2, avril 2001, p. 353-370.

Sieveling, Klaus. Security of residence and expulsion: the German experience, in Guild. E. et P. Minderhoud (dir.), Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe. *Kluwer Law International*, La Haye/Boston, 2001, p. 105-123.

Silvers, Samuel, M. The exclusion and expulsion of homosexual aliens. *Columbia Human Rights Law Review*, 1983-1984, p. 295-332.

Stenberg G. Non-expulsion and non-refoulement: the prohibition against 32 and 33 of the 1951 Convention relating to the status of refugees. Uppsala, Iustus Förlag, 1989, 309 p.

Swindell, Kenneth. International labour migration in Nigeria 1976-1986: employment, nationality and ethnicity. *Migration*, n° 8, 1990, p. 135-155.

Teitgen-Colly, Catherine. Le droit d'asile : la fin des illusions. *L'actualité juridique – Droit administratif*, 20 février 1994, p. 97-114.

Teitgen-Colly, Catherine et François Julien Laferrière. Loi n° 98-349 du 11 mai 1998 relative à l'entrée et au séjour des étrangers en France et au droit d'asile. *L'actualité juridique – Droit administratif*, 20 novembre 1998, p. 922-930.

Thayer, Nate. Hostile home: Vietnamese fear expulsion under new law. *Far-Eastern Economic Review*, 13 octobre 1994, p. 20 et 21.

Toth, Judith. Security of residence and expulsion: protection of aliens in Hungary, in Guild, E. et P. Minderhoud (dir.), Security of residence and expulsion: protection of aliens in Europe. *Kluwer Law International*, La Haye/Boston, 2001, p. 165-174.

Turpin, Dominique (dir.). Immigrés et réfugiés dans les démocraties occidentales – Défis et solutions. Paris, Economica, 1989.

Turpin, Dominique (dir.). La réforme de la condition des étrangers par les lois des 24 août et 30 décembre 1993 et par la loi constitutionnelle du 25 novembre 1993. *Revue critique de droit international privé*, 1994, p. 1-61.

Turpin, Dominique. La réforme de l'ordonnance du 2 novembre 1945 sur la condition des étrangers par la loi du 10 janvier 1980. *Revue critique de droit international privé*, 1980, p. 41-57.

Turpin, Dominique. Les nouvelles conditions de l'expulsion des étrangers. *R.F.D.A.* n° 2 (2), mars-avril 1986, p. 137-154.

Twaddle, M. Expulsion of minority: essays on Ugandan Asians, Athlone Press. London, 1975, 240 p.

Vigroux-Echegut, Muriel. Le contrôle de la qualification juridique des faits dans le contentieux de l'expulsion des étrangers. *Revue trimestrielle des droits de l'homme*, 2000, t. II, p. 479-502.

Vincent, J. Y. La réforme de l'expulsion des étrangers par la loi du 29 octobre 1981. *Semaine juridique*, 1982, p. 3054.

Wilsher, Daniel. The Administrative Detention of Non-Nationals Pursuant to Immigration Control: International and Constitutional Law Perspectives. *The International and Comparative Law Quarterly*, 2004, t. 53, p. 897-934.

White, R. C. A. Procedural guarantees and expulsion. *European Law Review*, 1996, p. 241-246.

Woods, L. Consequences of TRNC-expulsion of Greek Cypriots, article 8-home right to culture, article 1 of protocol 1 – treatment of remaining Greek Cypriots and Cypriot Gypsies, article 2 – right of life, missing persons, access to medical treatment, article 3, article 5 – lack of education. *The British Yearbook of International Law*, 2001, p. 493-504.

Woods, L. Right to receive medical treatment – inhuman and degrading treatment-expulsion of aliens. *The British Yearbook of International Law*, 2001, p. 513-516.

ثانياً - الوثائق الدولية

• المنظمات الأوروبية

Communauté européenne (Commission), Communication de la Commission au Conseil et au Parlement européen sur les politiques d'immigration et d'asile, 23 février 1994, Doc. COM (94) 23 final, 94 p.

Communauté européenne (Conseil), Communication à la presse sur la réunion des ministres chargés de l'immigration, 2 juin 1993, 6712/93, 6 p.

Communauté européenne (Conseil), Déclaration sur les principes régissant les aspects extérieurs de la politique migratoire, 11 et 12 décembre 1992, Informations européennes, n° 17/1993-01.

Communauté européenne (Parlement européen), Rapport de la Commission des libertés publiques et des affaires intérieures sur la politique européenne en matière d'immigration (Rapport Van den Brink), 2 octobre 1992, Doc. FR/RR/215 215158-cj, 27 p. Voir la résolution A3-0280/92 du 18 novembre 1992 du Parlement européen.

Conseil de l'Europe : Sanctions imposées aux transporteurs dans quatre États des communautés européennes : leur compatibilité avec les règlements de l'aviation civile internationale et avec les droits de l'homme (Rapport Cruz), rapport du Comité ad hoc d'experts sur les aspects juridiques de l'asile territorial, des réfugiés et des apatrides [CAHAR (90)], 20 p.

Conseil de l'Europe : Rapport sur l'exode des ressortissants albanais (Rapport Bührn), rapport à l'Assemblée parlementaire, 27 janvier 1992, Doc. 6555, 12 p.

Conseil de l'Europe : Rapport sur les flux migratoires en Tchécoslovaquie, en Hongrie et Pologne (Rapport Guirado et Szelenyi), rapport à l'Assemblée parlementaire, 16 juin 1992, Doc. 6633, 15 p. Voir la recommandation n° 1188 de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe.

Conseil de l'Europe : Rapport sur les migrations clandestines : passeurs et employeurs de migrants clandestins (Rapport Pahtas), 26 avril 1993, Doc. 6617, 24 p.

Protocole n° 4, tel que modifié par le Protocole n° 11.

• المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات تقديم المساعدة إلى اللاجئين والهجرة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا

Orientation de la coopération multilatérale. Réunion plénière des consultations. Niagara-on-the-Lake, 29 et 30 juin 1992, Doc. n° 07/92.

Removal policies with respect to infected asylum-seekers. Réunion plénière des consultations, Niagara-on-the-Lake, 29 et 30 juin 1992.

Développement des échanges d'information. Réunion plénière des consultations, Niagara-on-the-Lake, 29 et 30 juin 1992.

Country of origin information (focal points). Réunion plénière des consultations, Niagara-on-the-Lake, 29 et 30 juin 1992, Doc. n° 6/Add/92, 21 p.

Background to assessment approach. Réunion plénière des consultations, Niagara-on-the-Lake, 29 et 30 juin 1992, Doc. n° 07/92.

Statistical tables, Doc. n° 08/92.

Report on Country Assessment approach Working Group in Ghana. Réunion plénière des consultations, Niagara-on-the-Lake, 27 juin-1^{er} juillet 1992, 23 p.

• الفريق المخصص للهجرة:

Rapport des ministres de l'immigration au Conseil européen de Maastricht sur la politique d'immigration et d'asile, 3 décembre 1991, Doc. SN 4376/91 WGI, 941 AS 103, 15 p. (document confidentiel).

Projet de recommandation concernant les pratiques des États membres en matière d'éloignement, 8 décembre 1992, Doc. 4678/1/92 WGI 1266 Rev., 11p.

Projet de recommandation concernant le contrôle et l'éloignement des ressortissants de pays tiers séjournant ou travaillant illégalement, 25 mai 1993, Doc. WGI 1516, 6 p. Adopté à la réunion ministérielle de Copenhague du 1^{er} juin 1993.

• مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

Position du Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés concernant les résolutions adoptées le 30 novembre 1992 par les ministres des États membres des communautés européennes responsables de l'immigration sur les demandes d'asile manifestement infondées, les pays d'accueil et les pays où il n'y a en règle générale aucun risque grave de persécution. Documentation-Réfugiés, n° 212 (16-29 mai 1993).

The Haitian interdiction case 1993 – Brief Amicus Curiae, 21 décembre 1992 (1994), *International Journal of Refugee Law*, p. 85-102.

Position du Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés sur le projet de loi relatif à la maîtrise de l'immigration et aux conditions d'entrée des étrangers en France, 6 juillet 1993, Doc. réf. n° 220.

• منظمة التعاون والتنمية في أوروبا:

Tendances des migrations internationales. 1992 (Rapport Sopemi), 163 p.

• منظمة الأمم المتحدة/المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

Commission on Human rights (S.Aga Khan), Study on human rights and massive exoduses (1981).

Document de travail sur les droits des non-ressortissants (E/CN.4/Sub.2/1999/7) (1999).

United States, report under the international covenant on civil and political rights (July 1994).

International Provisions Protecting the Human Rights of Non-Citizens (*United Nations publications, Sales No. E.80.XIV.2*).

ورقة عمل بشأن حقوق غير المواطنين، وثيقة الأمم المتحدة (1999) E/CN.4/Sub.2/1999/7.

• منظمة العفو الدولية

Australia-Pacific offending human dignity-the « pacific solution », <<http://web.amnestyusa.org>>.

United Nations Committee's recommendations to Lebanon ..., <<http://web.amnestyusa.org>>.

Cambodia: Refugee protection in crisis, <<http://web.amnestyusa.org>>.

France: Deaths during forcible deportation from Roissy must be fully and impartially investigated, <<http://web.amnestyusa.org>>.

Bali Ministerial Conference on people smuggling, trafficking in persons and transnational crime must address human rights concerns, <<http://web.amnestyusa.org>>.

Libya: Imminent deportation of Eritrean army deserters, <<http://web.amnestyusa.org>>.

Supreme Court rules in two immigration cases..., <<http://web.amnestyusa.org>>.

Iraq: Compulsory return must not be imposed on Iraqi asylum seekers, <<http://web.amnestyusa.org>>.

Hundreds of Afghan refugees forcibly removed from Iran, <<http://web.amnestyusa.org>>.

An agenda for human rights protection, <<http://web.amnestyusa.org>>.

• منظمة الدول الأمريكية

Commission interaméricaine des droits de l'homme, Progress report of the office of the rapporteur on migrant workers and their families in the hemisphere, <<http://www.cidh.oas.org>>.

ثالثا - النصوص الوطنية

ألف - فرنسا

Ordonnance du 2 novembre 1945 consolidée, modifiée et complétée par la loi n° 2003-1119 du 26 novembre 2003 relative à la maîtrise de l'immigration, au séjour des étrangers et à la nationalité.

Arrêté du 26 février 2004 du Ministre de l'intérieur, de la sécurité et des libertés locales portant expulsion de M. Bouziane du territoire français.

باء - الكاميرون

Loi n° 97/012 du 10 janvier 1997, fixant les conditions d'entrée, de séjour et de sortie des étrangers au Cameroun.

Décret n° 2002/003 du 4 janvier 2002 portant organisation de la Délégation générale à la sûreté nationale.

رابعا - الاجتهاد القضائي

ألف - المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

- القضية رقم ٣٦٧٥٧/٩٧، المؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ياكوبوفيتش ضد النمسا: ترحيل شاب عمره ١٦ سنة إلى البوسنة والهرسك التي ليس له فيها أي أقارب (انتهاك المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).
- القضية ٣٧٢٩٥/٩٧، المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، يلديتش ضد النمسا: طرد أجنبي في أعقاب إدانته وفصله اللاحق عن زوجه وولده (انتهاك المادة ٨).
- القضية رقم ٥٢٨٥٣/٩٩، المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يلماز ضد ألمانيا: طرد مهاجر من الجيل الثاني (انتهاك المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).
- القضية رقم ٥٦١٣٢/٠٠، المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تاسكين ضد ألمانيا: مواطنة أجنبية يحتمل فصلها عن أسرتها عند طردها (المادة ٨، القضية شطبت).
- القضية رقم ٥١٥٦٤/٩٩، المؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، كونكا وآخرون ضد بلجيكا: رعايا غجر من أصل سلوفاكي وضعوا رهن الاحتجاز بغرض طردهم في حين أن الشرطة لم تستدعهم لإنجاز الإجراءات (انتهاك المادتين ٥ و ٤ والمادتين ١٣ والمادة ٤ من البروتوكول رقم ٤).
- القضية رقم ٥٠٩٦٣/٩٩، المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الناشف وآخرون ضد بلجيكا: تعذر الطعن في شرعية احتجاز في انتظار قرار بالطرد (انتهاك المادتين ٥ و ٤): طرد يترتب عليه الفصل عن الأسرة (انتهاك المادة ٨)؛ انعدام أي وسيلة انتصاف فعالة (انتهاك المادة ١٣).

- القضية رقم ٥٦٨١١/٠٠، المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أمرو الله ضد الدانمرك: أجنبي يتهدده الفصل عن زوجته وأولاده بسبب قرار الطرد المتخذ في حقه في أعقاب إدانة (انتهاك المادة ٨).
- القضية رقم ٥٣٤٤١/٩٩، المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (القسم ٥) بنهية ضد فرنسا: طرد أجنبي بعد فترة طويلة من الإقامة (انتهاك المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).
- القضية رقم ٥٢٢٠٦/٩٩، المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، موكراني ضد فرنسا: التهديد بطرد مهاجر من الجيل الثاني (انتهاك المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).
- القضية رقم ٥٣٤٧٠/٩٩، ١٠ المؤرخة نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ميهمي ضد فرنسا: الوقت الذي استغرقه الترخيص بعودة مواطن أجنبي في أعقاب قضاء المحكمة بأن الطرد قد انتهك المادة ٨ ورفض رفع المنع من الإقامة في الإقليم (المادة ٨)، عدم الانتهاك.
- القضية رقم ٤٠٢٢٦/٩٨، المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، سيرفيناكوف ضد الجمهورية التشيكية: إخلاء مواطنين سلوفاك قسرا لبيوتهم (انتهاك المادتين ٣ و ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).
- القضية رقم ٤٨٣٢١/٩٩، المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (الدائرة الكبرى)، سليفينكو ضد لاتفيا: الترحيل، في سياق انسحاب القوات الروسية، لزوجة وبنت ضابط عسكري سابق كانتا تعيشان دائما في لاتفيا (انتهاك المادتين ٦ و ١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).
- القضية رقم ٥٧٣٤/٠٠ (ب) القضية رقم ٥٧٥٧٥/٠٠ المؤرختان ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: طرد أسير غجرية نحو البوسنة والهرسك (انتهاء المادتين ٣ و ١٣ والمادة ٤ من البروتوكول - التسوية الودية).

باء - لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

- التقرير رقم ٦/٠٢، الالتماس رقم ١٢-٠٧١، المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢: احتجاز ١٢٠ مواطنا كوبيا و ٨ مواطنين هايتيين في جزر البهاما. المقبولية.

- التقرير رقم ٠٢/٠٧، الالتماس رقم ١١-٦٦١، المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، مانيكافاساغام سوريش ضد كندا، المقبولة.
- التقرير رقم ٥١/٠١، القضية رقم ٩٩٠٣، المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، رافائيل فيرير مازورا وآخرون ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

جيم - اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- البلاغ رقم ٢٣٤/٩٩ والبلاغ رقم ٢٣٣/٩٩، هيئة إنتررايتس (Interights) (لحساب هيئتي Plan Movement و Inter Africa Group) ضد إريتريا وإثيوبيا تباعا.
- البلاغ رقم ٧١/٩٢، الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان ضد زامبيا.
- البلاغ رقم ١٣٣/٩٤، المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ضد جيبوتي.
- البلاغ رقم ٢٣٤/٩٩، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، هيئة إنتررايتس (Interights) (لحساب هيئتي Plan Movement و Inter Africa Group) ضد إريتريا
- البلاغ رقم ٩٨/٢١٢، المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، منظمة العفو الدولية ضد زامبيا.
- البلاغ رقم ٩٣/٧٣، المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠، محمد الأمين دياكيي ضد غابون.
- البلاغ رقم ٩٨/٢١٩، المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠، مركز الدفاع القانوني ضد غامبيا.
- البلاغ رقم ٩٣/٩٧، المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، جون ك. موديسي ضد بوتسوانا.
- البلاغ رقم ٢٣٩/٢٠٠١، المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، هيئة إنتررايتس (Interights) (لحساب خوصيه دومينغوس سيكوندا) ضد نامبيا
- قرارات الدورة العادية السابعة والعشرين، ٩٢/٧٣، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠، محمد الأمين دياكيي ضد غابون.

دال - لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

- البلاغ رقم ١٠١١/٢٠٠١، أستراليا، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، CCPR/C/81/D/10011/2001، قضية مادافيري.
- البلاغ رقم ١٩٨٧/٢٣٦، كندا (دولة طرف): رفض الامتثال لقرار للطرد اتخذ تطبيقاً لقانون الهجرة الكندي. القرار: عدم القبول.
- البلاغ رقم ١٩٨٨/٢٩٦، كوستاريكا (دولة طرف): طرد شخص عديم الجنسية خارج كوستاريكا. قرار بالقبول: ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩.
- البلاغ رقم ١٩٨٥/١٩٣، الجمهورية الدومينيكية (دولة طرف): طرد الدولة الطرف لضحية نحو بلد ثالث في الوقت الذي كان يعبر فيه إقليمها. اعتماد الملاحظات: ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠.
- البلاغ رقم ١٩٨٨/٢٩١، فنلندا (دولة طرف): احتجاز مقدم البلاغ بمقتضى قانون بشأن الأجانب في انتظار تسليمه إلى بلده الأصلي.
- البلاغ رقم ١٩٧٩/٥٨، وثيقة الأمم المتحدة، خوخي لاندينيلي سيلفا وآخرون ضد أوروغواي، ٩ نيسان/أبريل ١٩٨١.
- البلاغ رقم ٢٠٠٢/١٠٦٩ : أستراليا. ٠٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.
- البلاغ رقم ٢٠٠٢/١٠٥١ : كندا. ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.
- البلاغ رقم ١٩٩٨/٨٢٩ : كندا. ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.
- البلاغ رقم ١٩٩٧/٧٤٣ : كندا. ٠٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.
- الأمم المتحدة، مجموعة قرارات التحكيم، المجلد العاشر، اللجنة الإيطالية الفتزويلية، قضية بوفولو (Boffolo).

هاء - الهيئات القضائية الوطنية

• فرنسا

- مجلس الدولة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وزير الداخلية والأمن والحريات المحلية ضد السيد بوزيان (إبرام قرار الطرد).